مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
ISSN online: 2414 - 3383
ISSN print: 2616 - 3810
2019 ديسمبر
Volume (47)
العدد (47)
December 2019
JALHSS
www.jalhss.com

الائتمان المصرفي في الاقتصاد العراقي
(دراسة تحليلية للمدة من 2003 – 2017)

م . م. أركان عباس بطي البديري
م. م. رسول رحمن لفتة الكرعاوي

قسم العلوم المالية والمصرفية – كلية الامام الكاظم (ع) اقسام الديوانية - العراق

الملخص

يعد الائتمان المصرفي من المواضيع المهمة في دول العالم سواء كانت دول متقدمة او نامية ، نظراً لدورة في تمويل الانشطة الاقتصادية بالشكل الذي يخدم مصلحة الاقتصاد الوطني . وان عملية تحليل الائتمان المصرفي في العراق تجد ضرورتها نتيجة لطبيعة الواقع الاقتصادي الذي يتطلب المساهمة الفعالة للقطاع المصرفي في تمويل القطاعات الاقتصادية خاصة بعد الانفتاح الكبير الذي شهده الاقتصاد العراقي بعد عام 2003. وتتمثل اهمية البحث بدراسة الائتمان المصرفي والدور المهم الذي يقوم به في دعم التنمية الاقتصادية ، من خلال تمويل المشاريع الاقتصادية، واهم الاستنتاجات تمثلت بتراجع واضح لدور القطاع الخاص في مجال التمويل المصرفي وانخفاض الودائع للقطاع الخاص فضلا عن الائتمان الذي يقدمه ، اما اهم التوصيات فقد تمثلت بضرورة اعادة هيكلة المصارف الحكومية باتباع اسلوب الخصخصة او اعادة هيكلتها لغرض زيادة كفاءة المصارف التجارية في العراق وتطوير اعمالها وزيادة قدرتها على منح الائتمان .

Bank Insurance in the Economy of Iraq
(Analytical Study for the period from 2003 to 2017)

Asst. Lec. Arkan Abbas Betty Al-Bedeiri
Department of Banking and Finance (Imam Kadhum College) Diwaniyah Branch- Iraq
Arkan.abbas@alkadhum-col.edu.iq

Asst. Lec. Rasool Rahman Laftah Al-Karrawi
Department of Banking and Finance (Imam Kadhum College) Diwaniyah Branch- Iraq
Rasol.rahman@alkadhum-col.edu.iq

ABSTRACT

Bank insurance is considered as one of the important subjects in the world countries whether for the developed or developing countries. This is because of its role in financing the economic activities in a way which serves the local economy. It is necessary to analyze the bank insurance because of the nature of the economic status which requires the effective contribution for banking sectors in financing the economic sectors especially after the great openness which was witnessed in the economy of Iraqi after 2003. The importance of this paper is represented by studying bank insurance and its important role in supporting economic development through financing economic projects. The most important conclusions were about the obvious decline of the role of the private sector regarding the bank financing and the decrease of deposits for the private sectors in addition to the insurance which it offers. However, the most important recommendations were about the necessity of reconstructing governmental banks by following privatization style or reconstructing it for increasing the efficiency of trade banks in Iraq, developing its works and increasing its ability to present the insurance.

DOI: 10.33193/JALHSS.47.25

مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
ISSN online: 2414 - 3383 | 2019 ديسمبر | العدد (47)
ISSN print: 2616 - 3810 | Volume (47) | December 2019
JALHSS www.jalhss.com

المقدمة

يعد النشاط الائتماني من المواضيع الأكثر أهمية في عالم الخدمة المصرفية فهو يحظى باهتمام ليس من إدارات المصارف فقط وإنما من المؤسسات كافة ذات العلاقة خاصة الرقابية والبنوك المركزية والمؤسسات الاستثمارية لما له من تأثير إيجابي في النشاط الاقتصادي لتلك المؤسسات بشكل خاص بما يحققه من ربحية اقتصادية واجتماعية ، وبدون الائتمان المصرفي تفقد المصارف وظيفتها الرئيسية كوسيط مالي يسعى لتعبئة المدخرات بأشكالها المختلفة والعمل على توظيفها وفق ضوابط ومعايير معينة في اطار السياسة الاقتصادية العامة .

وقد اضحى التحليل الائتمان المصرفي من الموضوعات ذات الاهتمامات الكبيرة لإسهامه في بيان طبيعة الواقع الائتماني ومدى كفاءته ودورة في رفد النشاط الاقتصادي ، وتعزيز الرؤيا عن طبيعة الدور الذي يقوم به القطاع المصرفي .

وان عملية التحليل الائتمان المصرفي في العراق تجد ضرورتها نتيجة لطبيعة الواقع الاقتصادي الذي يتطلب المساهمة الفعالة للقطاع المصرفي في تمويل القطاعات الاقتصادية خاصة بعد الانفتاح الكبير الذي شهدة العراق بعد علم 2003 واتساع دور المصارف في الساحة الاقتصادية .

اهمية البحث : تتمثل اهمية البحث حول دراسة الائتمان المصرفي والدور المهم الذي يقوم به في دعم التنمية الاقتصادية في الدول النامية عموما والعراق خصوصا ، من خلال تمويل المشاريع الاقتصادية ومختلف القطاعات ، وهذا يتطلب تحليل واقع الائتمان المصرفي ومراجعة مسيرة للوقوف على السلبيات ان وجدت ، لغرض وضع الحلول الازمة حتى تأخذ عملية منح الائتمان دورها الفعال في النشاط الاقتصادي وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة .

هدف البحث : دراسة وتحليل الائتمان المصرفي في العراق للمدة (2003 - 2017)

مشكلة البحث : بالرغم من الاهمية الكبيرة للائتمان المصرفي والدور الكبير الذي يلعبه في دعم الاقتصاد ، ألا ان عملية تحليل الائتمان في الاقتصاد العراقي لم تحظى بالاهتمام الكافي حتى الان . وبالتالي فان عملية منح الائتمان تتم بصورة غير مخططة وبالتالي عدم تحقيق الاهداف المرجوة من عملية منح الائتمان .

فرضية البحث : يشهد الائتمان المصرفي في العراق اختلالات كبيرة في حجمة وهيكله ومؤشراته ، وبالتالي فأن دوره في الاقتصاد الراقي لايزال محدود جدا في دعم النشاط الاقتصادي .

بغية الاحاطة بموضوع البحث ، وفي ضوء الفرضية الموضوعة ، والوصول الى اهدافه قسُم البحث الى ثلاث مباحث ، تعرض المبحث الاول منها الى مفهوم الائتمان المصرفي واهميته ونظريات الائتمان ومزاياه وانواعة واسس الائتمان المصرفي ، بينما تناول المبحث الثاني مؤشرات المصارف العراقية وتطور الائتمان المصرفي في الاقتصاد العراقي للمدة من 2003 – 2017 .

وختاما لهذا البحث فقد تضمن اهم ما تم التوصل الية من استنتاجات يعقبها مجموعة من التوصيات .

المبحث الاول : الاطار النظري

أولاً: مفهوم الائتمان

إن أول شكل من اشكال العمل المصرفي هو قبول الودائع من المودعين دون اعطاء اصحابها حق الفائدة ، بل انه كان يترتب عليهم في بعض الاحيان دفع جزء منها لمن اودعت لديه هذه الممتلكات لقاء المحافظة عليها وحراستها ، ويعد ذلك المبدأ هو الاساس في نشأة الائتمان المصرفي . وبمرور الوقت تغير هذا المبدأ ،إذا اخذت مؤسسات الايداع المختلفة بعد ذلك بممارسة عمليات الاقراض لقاء فوائد وضمانات تختلف باختلاف طبيعة العمليات الاقراضية ، فبعد أن كان المودّع يدفع عمولة ايداع اصبح يتلقى فائدة على ودائعه ، و انتقل العمل المصرفي من مهمة قبول الودائع إلى ممارسة عمليات الاقراض والتسليف ليصبح الركن الاساسي لأعمال المصرف الحديث هو قبول الودائع من جهة ، وتقديم التسهيلات الائتمانية من جهة اخرى . (الربيعي ، 2013 : 36) لذلك يعد نشاط الائتمان المصرفي من اهم الانشطة التي تعود على المصرف بالربح ، إذ يمثل الائتمان الاستثمار الاكثر جاذبية من بين نشاطات المصارف التجارية ، ويمثل النشاط الذي تسعى ادارة المصرف عن طريقة لتحقيق العوائد المالية ، التي تعد المحور الاساسي لإيرادات المصرف . (الجز راوي والنعيمي ، 2010 : 2) . ويعرف الائتمان " بانه الخدمات المقدمة للعملاء التي يتم بمقتضاها تزويد الافراد والمنشآت بالأموال

DOI: 10.33193/JALHSS.47.25

مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
ISSN online: 2414 - 3383 | 2019 ديسمبر | العدد (47)
ISSN print: 2616 - 3810 | Volume (47) | December 2019
JALHSS www.jalhss.com

اللازمة ، على ان يتعهد المدين بسداد تلك الاموال وفوائدها والعمولات المستحقة عليها في المستقبل ، ويتم تدعيم هذه العلاقة بتقديم مجموعة من الضمانات التي تكفل للمصرف استرداد أمواله في حال توقف العميل عن السداد . (اليوسف وعلي ، 2013 : 80) ،أما قانون المصارف العراقي فيعرف الائتمان بأنه " أي صرف أو التزام بصرف مبلغ نقدي مقابل حق السداد للمبلغ والفوائد أو أي رسوم اخرى على هذا المبلغ سواء أكان مضموناً أو غير مضمون . (قانون المصارف العراقي ، 2004 : المادة 1).

عن طريق ما تقدم يمكن القول إن الائتمان المصرفي هو الثقة التي يوليها المصرف لشخص سواء أكان طبيعيا أم معنويا ، لغرض محدد في مدة زمنية متفق عليها ، وبشروط محددة وبضمانات تكفل للمصرف الحق في استرداد أمواله في حال توقف المقترض عن السداد .

ثانياً: اهمية الائتمان المصرفي:

تكمن اهمية الائتمان المصرفي في زاويتين :

فمن وجهة النظرة الاولى(المصرف) فان الائتمان يشكل النشاط الاكثر جاذبيه لارتباطه بالاستثمار المناسب له اذ يستطيع من خلاله ان يحقق النمو والاستمرارية و القدرة على تحقيق الاهداف، ويتحقق ذلك نظرا لان الائتمان بمفهومه العام يرتبط كشكل من اشكال الاستثمار المصرفي بأهم اصول المصرف التجاري، كما انه النشاط الذي يضمن الجزء الاكبر من ارباح المصرف ومن خلاله يتمكن المصرف ان يساهم بدوره في اقتصاد البلد،

كما يعد الائتمان الاستثمار الاكثر مجازفة نظرا لما يحمله من مخاطر متعددة قد تؤدي الى انهيار المصرف اذا تجاوز الحدود المعينة ولم يحسن القدرة في الحد منها .

اما من الوجهة الثانية(الاقتصاد) وبشكل عام فتتفاعل اهمية الائتمان المصرفي مع مرحلة النمو والتطور الاقتصادي الى حد بعيد اذ ان الطلب على الائتمان المصرفي تحدده حاجة القطاعات الاقتصادية الى التمويل اللازم وهذا يعني ان الطلب على الائتمان المصرفي هو طلب مشتق من حاجة القطاعات الى التمويل وهذا يؤكد انه كلما ازدادت عملية التنمية واتسع النشاط الاقتصادي كلما زادت الحاجة الى الائتمان المصرفي وتعزيزا لما سبق يمكن التأكيد على ان الائتمان المصرفي يلعب دورا مميزا في الحياة الاقتصادية ومن خلاله يتمكن الاقتصاد ان يضمن مستويات من النمو والاستقرار وفق ما يقدمه من مهام للاقتصاد اهمها:

1. ان عملية المفاضلة بين المصادر المالية داخل الاقتصاد تصبح مقيدة بدون الائتمان المصرفي، كما ان فوائض الوحدات الاقتصادية المدخرة سوف لا تتدفق بكفاءة الى الاستخدامات الاكثر انتاجية .
2. يستخدم الائتمان المصرفي كأساس لتنظيم عملية اصدار النقود القانونية فالبنك المركزي عندما يشرع في وضع سياسة للإصدار يضع في اعتباره حجم الائتمان المنتظر من النظام المصرفي .
3. يساعد في توزيع الموارد النقدية على مختلف القطاعات الاقتصادية بالشكل الامثل من خلال تامين انسيابها الى المشاريع كافة طبقا لاحتياجاتها كي يتحقق للاقتصاد نموا متوازيا يهدف خدمة السياسة الاقتصادية والائتمانية للدولة، اذ تتمثل مهمته الاساسية في توفير الاموال وتعبئتها في قنوات الاستثمار للدفع بالنشاط الاقتصادي نحو العمالة الكاملة وعليه فأن اهميته تتلخص في الاتي : (عمرو، 2007، 272)

- زيادة الانتاج ،والاستثمار في (المشروعات الصناعية والزراعية الجديدة .. الخ) وكذلك تطوير القائم منها يحتاج الى اموال كثيرة تفوق الموارد الذاتية، لهذا تلجا هذه القطاعات للاقتراض من المصارف او الى اصدار سندات وطرحها للأفراد .
- زيادة الاستهلاك من خلال الائتمان يمكن الحصول على بعض السلع الاستهلاكية المعمرة وغيرها من السلع على الرغم من عدم امكانيتهم بدفع قيمتها في الوقت الحاضر، وذلك بترتيب التزاماته على دخولهم المستقبلية . الا ان أي زيادة بالاستهلاك يجب ان توجه الى زيادة بالإنتاج والا فانه يسبب اثارا عكسية على الاقتصاد الوطني .
- توزيع الموارد المالية على مختلف الانشطة الاقتصادية، اذ يؤدي الائتمان دوراً مهما في توزيع الموارد المالية المتوفرة لدى الجهاز المصرفي على مختلف القطاعات حتى يحقق الاقتصاد نموا متوازنا وبما يخدم السياسة الاقتصادية والانمائية ويكفل تحقيق الاهداف المرسومة .
- تشغيل الموارد العاطلة فالائتمان المصرفي هو مصدر لتوظيف الاموال العاطلة بصورة مؤقته والاصول الموجودة بالمصارف من خلال التمويلات قصيرة الاجل .
- تسهيل عملية التبادل التجاري

DOI: 10.33193/JALHSS.47.25

مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
ISSN online: 2414 - 3383 | 2019 ديسمبر | العدد (47)
ISSN print: 2616 - 3810 | Volume (47) | December 2019
JALHSS www.jalhss.com

- الاعتمادات المستندية تمثل احد صور الائتمان المصرفي وهي طريقة سهلة للدفع في التجارة الخارجية مع ضمان حقوق المورد والمصدر .

ونشير هنا الى ان عملية منح الائتمان من قبل المصارف لا تعدو ان تكون واحدة من الطرق التالية : (مصطفى &عفر، 2005،22)

- منح القروض والسلف للمشاريع المختلفة مقابل ضمانات عقارية او اصول مالية او موجودات ثابتة .
- اعادة خصم الاوراق التجارية من قبل المصرف بعد تنازل طالب الائتمان عن ملكيتها للحصول على السيولة .
- منح الائتمانات التعهدية بشكل (اعتمادات مستندية او خطابات ضمان) يتعهد من خلالها بدفع مبلغ معين للمستفيد خلال مدة زمنية محددة .
- يمنح المصرف عملاءه حق السحب على المكشوف و يسمح من خلاله للعميل بسحب مبالغ تفوق ما هو مودع اصلا في حسابه .
- التأجير التمويلي يقوم المصرف هنا بتمويل شراء الاصول الثابتة وتأجيرها للأفراد والمؤسسات مقابل دفعات محددة وفقا لشروط معينة تضمن للمصرف امواله وللمستأجر حق التملك بعد عملية السداد، وهنا العملية عملية منح ائتمان مباشر لأنها تمثل اقراضا مباشرا للمستأجر.
- بطاقات الائتمان هي عبارة عن شريحة الكترونية توفر لمن يملكها حق الحصول على الائتمان الذي يرغب به ضمن شروط معينة اهمها الالتزام بالدفع خلال الوقت المتفق عليه والتي هي مابين (55-25) يوما بعد عملية الشراء بواسطة البطاقة.

وقد نصت المادة (13) لتحديد الانكشافات الائتمانية الكبيرة من قانون المصارف العراقي رقم 93 لسنة 2004 على انها لا يحق لأي مصرف أن يمنح ائتماناً نقدياً (داخل الميزانية) وتعهدياً (خارج الميزانية) لشخص طبيعي أو معنوي وان تفاصيلها كانت على النحو الاتي :

1. أولاً : بما يزيد على نسبة (10%) عشرة من المئة من رأس مال المصرف واحتياطياته السليمة المنصوص عليها في البند (ثالثاً) من هذه المادة . وفي حال اضطرار المصرف الى منح ما يزيد على نسبة (10%) عشرة من المئة ولا يزيد عن (15%) خمسة عشر من المئة من رأس مال المصرف، وعليه الحصول على موافقة البنك المركزي العراقي .
2. ثانياً : يجب أن لا يتجاوز اجمالي الانكشافات الائتمانية الكبيرة التي تزيد على نسبة (10%) عشرة من المئة من رأس مال المصرف واحتياطياته السليمة المنصوص عليها في البند (ثالثاً) من هذه المادة أربعة أضعاف رأس مال المصرف واحتياطاته السليمة، ولغرض احتساب هذه الزيادة، يخفض من أرصدة الانكشافات الائتمانية الكبيرة، الضمانات النقدية وضمانات الحكومة.
3. ثالثاً : يتكون رأس مال المصرف واحتياطياته السليمة من : صافي رأس المال المدفوع ،علاوات الاصدار، احتياطي رأس المال الإلزامي ،صافي أرباح السنوات السابقة غير الموزعة .

ويطرح من المجموع المبالغ الممنوحة لأعضاء مجلس الإدارة وكبار مساهمي المصرف مساهمات المصرف في رؤوس أموال المصارف والمؤسسات المالية الأخرى ،العجز في تخصيص الاحتياطيات اللازمة لمواجهة الخسائر المحتملة للقروض، أي عجز في تخصيص الاحتياطيات الأخرى اللازمة لمواجهة الانخفاض في قيمة الموجودات الأخرى .

كما تترتب على عملية منح الائتمان اثاراً مهمة على المقرض (المصرف) والمقترض (الزبون) وفيما يأتي ذكر لاهم هذه الاثار :- (مفتاح، 2005،40-41)

- ان عملية الائتمان يترتب عليها انتقال النقود الى المقترضين مما يرفع من القوة الشرائية لديهم بينما تقل نسبيا قدرة المصارف على منح القروض الجديدة، لانخفاض سيولتها بمقدار مبلغ الائتمان الممنوح، حتى وان اودع مبلغ القرض في البنك لاقتطاع الاحتياطات منه .
- اذا ما توفرت لدى المصارف احتياطات فائضة فان عملية الائتمان تدخل هذه النقود الى التداول مما يزيد من طلب الافراد والمؤسسات ومن ثم الطلب الفعال، فضلا عن انها ادت الى زيادة في ارباح المصرف الناتجة عن الفوائد والرسوم المستلمة .
- يزداد الطلب الكلي بحدوث عملية الائتمان بشكل كبير لان عقد الصفقات التجارية من خلال الائتمان (الدفع مستقبلا) يجعل المشتري لا يدفع النقود حاضرا وانما يسدد في وقت لاحق.

DOI: 10.33193/JALHSS.47.25

مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
ISSN online: 2414 - 3383 | ديسمبر 2019 | العدد (47)
ISSN print: 2616 - 3810 | Volume (47) | December 2019
JALHSS www.jalhss.com

▪ اذا كانت مبالغ الائتمان المقدمة من المصارف التجارية ناتجة عن ودائع الافراد المقتطعة من اموالهم المخصصة للاستهلاك وان الزيادة المباشرة في القوة الشرائية للأفراد سوف لن تحدث بسبب الاحتياطات الجزئية المطلوبة على الودائع، الا بتعاقب عملية منح الائتمان من خلال الية المضاعف النقدي التي تبين نسبة الزيادة في الودائع الى الزيادة في الاحتياطات المصرفية .

ثالثاً: انواع الائتمان المصرفي

يختلف الائتمان المصرفي ، على وفق الشكل القانوني للمقترضين من افراد وشركات وعلى وفق نوع القطاع من تجارة أو صناعة أو زراعة ومع امكانية وجوت تقسيمات فرعية متعددة داخل كل قطاع ، ووفقا لنوع الضمان ، ووفقا لأجل الاستحقاق ، وعلى وفق طريقة السداد ، وعلى وفق نوع عملة الاقراض ، وعلى وفق الأطراف المقرضة من مصرف واحد او قروض مشتركة يساهم فيها اكثر من مصرف . (الربيعي ، 2013 : 37) و يمكن تقسيم الائتمان المصرفي من حيث طبيعته على نوعين هما :-

1- التسهيلات الائتمانية المباشرة وتسمى ايضاً بالائتمان النقدي ، أذ يعد هذا النوع الاكثر شيوعاً واستعمالاً في المصارف التجارية وهو يشكل التوظيف الأكثر اهمية والأكثر ربحية وضماناً من قبل ادارة الائتمان ، ويكون على ثلاث اشكال اساسية هي (القروض ، الحسابات الجارية المدينة ،الكمبيالات المخصومة) .
التسهيلات الائتمانية غير المباشرة : وتسمى هذه التسهيلات بالائتمان التعهدي وتشمل خطابات الضمان ، الاعتمادات المستندية وبطاقات الضمان . (الربيعي ، 2013 : 37)

2- التأجير التمويلي : ويتضمن قيام المصرف بتمويل شراء الاصل وتأجيره الأخرين مقابل دفعات محدده على وفق شروط محددة ، مع اعطاء المستأجر حق تملك الاصل المستأجر في نهاية الفترة .

رابعاً: التصنيف الائتماني :

تتفاوت المصارف في العديد من العوامل المؤثرة في عملية التصنيف الائتماني وترتيب الجدارة الائتمانية للزبائن من الجيد إلى الرديء والدوافع وراء رغبته وقدرته على تسديد القرض لذا يعرف التصنيف الائتماني بأنه " نظام لتصنيف الزبائن بحسب قدرتهم المالية ودرجة الثقة التي يمكن أن يمنحهم اياها المصرف . (محمود ،2014 : 276) أو هو تقييم قدرة ورغبة المقترضين سواء أكانوا شركات ، وأفراد ، وحكومات ، على الوفاء بالتزاماتهم المالية بالكامل وفي الوقت المحدد ، ويقوم مجلس ادارة البنك المركزي بوضع معايير تصنيف التسهيلات الائتمانية وعلى ادارة كل مصرف الالتزام بها . (Rating credit risk , 2001 : p4) . ويوضح الجدول (1) التصنيفات الائتمانية بحسب تعليمات البنك المركزي العراقي لسنة 2010 المادة 11

جدول (1)

التصنيفات الائتمانية بحسب تعليمات البنك المركزي العراقي لسنة 2010

نوع الائتمان	التوضيح
الائتمان الممتاز	ويشمل الائتمان الممنوح بضمانات سهله وسريعة التسييل مثل (الفضة ، الذهب ، حجز الودائع الثابتة وحساب التوفير ، والسندات الحكومية) .
الائتمان الجيد	وهو الائتمان غير مستحق السداد ويمتاز بمخاطر عادية ووجود مصادر جيدة للسداد ، ويشمل الائتمان التعهدي القائم وغير المدفوع .
الائتمان المتوسط	هو الائتمان المستحق التسديد الذي لم يمضِ على استحقاقه (90) يوما ويستدعى المتابعة لغرض منع تحويلة إلى ائتمان غير عامل
الائتمان دون المستوى	وهو الائتمان الذي مضى على موعد استحقاقه أو استحقاق أحد اقساطه اكثر من (90) يوماً أو أقل من (180) يوماً .
الائتمان الرديء	هو الائتمان الذي مضى على موعد استحقاقه (180) يوماً وأقل من (360) يوماً ولم يتم تسديدة ، أو الائتمان الذي تم اعادة جدولته لمرتين حيث لا يسمح له بأكثر من ذلك
الائتمان الخاسر	هو الذي مضى على موعد استحقاقه أكثر من سنة ، أو الائتمان الذي لا يمكن تحصيله ، بالرغم من امكانية استعادة جزء ضئيل منه في المستقبل .

المصدر : من اعداد الباحثان بالاعتماد على تعليمات البنك المركزي العراقي لسنة 2010 المادة 11

DOI: 10.33193/JALHSS.47.25

مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
ISSN online: 2414 - 3383 | 2019 ديسمبر | العدد (47)
ISSN print: 2616 - 3810 | Volume (47) | December 2019
JALHSS www.jalhss.com

خامساً: محددات منح الائتمان المصرفي :

تتخذ المصارف التجارية قرار التسليف بعد الوقوف على اعتبارات عدة أذ أنها ستكون مقرضة لأموال وضعت من الأخرين في المصرف والتي ينبغي المحافظة عليها وتقليل المخاطر المتعلقة باستعمالها ، وهناك مجموعة من العناصر المترابطة والمتكاملة والتي تؤثر على اتخاذ القرار الائتماني وكالآتي:- (Ross , 2002 : 214)

عناصر خاصة بالزبون : تعتمد المصارف قواعد معينة لدراسة العوامل المتعلقة بالمقترض ، والتي تؤثر في مقدرة الزبون على الإيفاء بالتزاماته اتجاه المصرف ورغبته في التسديد ، فيقوم قسم خاص بالمصرف وهو قسم المعلومات الائتمانية وهو يعد الجهة المسؤولة لتحديد المركز الائتماني للزبون ، ويضع الباحثون مناهج لتقييم المركز الائتماني للمقترض لتقييم العناصر الخاصة بالزبون والتي تتكون من ستة عناصر تشكل ما يسمى (S6)

1. شخصية المقترض أو الزبون Character : تعد شخصية الزبون الركيزة الأساسية في القرار الائتماني وهي الأكثر تأثيراً في المخاطر التي تتعرض لها المصارف إذ يتم الحصول على معلومات عن سمعة الزبون التجارية ودخله الشهري أذا كان فرداً ونزاهته وسلسلة من إيراداته أو أرباحه السنوية أذا كان شركة) . ويتم ذلك عن طريق الاستعلام الجيد وجمع البيانات والمعلومات عن الزبون من المحيطين العملي والعائلي له (Michael, 2011; 6) .
2. رأس المال Capital : يعد رأس مال الزبون احد أهم أسس القرار الائتماني وعنصراً أساسياً من عناصر تقليل المخاطر الائتمانية لأنه يمثل ملاءة الزبون المقترض وقدرة حقوق ملكيته على تغطية القرض الممنوح له ، فهو بمثابة الضمان الإضافي في حال فشل الزبون في التسديد . إذ أن رأس المال يعد الدعامة الأساسية التي تساعد على التحقق من الخسائر وامتصاصها مما يضعف حالات حصول الإفلاس.
3. مقدرة الزبون Capacity : أن القدرة هي قابلية أو إمكانية الزبون على السداد وان تحديد القدرة على الوفاء بالدين يتطلب تحليل للتدفق النقدي ومصادر سداد الدين ، أي ينبغي أن يتوافر للزبون المقترض مصادر تدفقات نقدية واضحة (Ross , 2002 : 213) . ويمكن الوقوف على كثير من التفاصيل التي تساعد متخذ القرار الائتماني عن طريق استقراء العديد من المؤشرات التي تعكسها القوائم المالية الخاصة بالمقترض.
4. الرهونات أو الضمانات Collateral : وهي ما يبدي الزبون استعداده لتقديمها للمصرف كضمان مقابل الحصول على القرض (الحسيني والدوري ، 2008 : 136) . وتقييم هذه الضمانات من قبل مسؤول الائتمان أو من الخبراء من حيث قيمتها العادلة وقابليتها للتسييل وما أذا كانت عليها قيود تحد من حرية تصرف المصرف بها أذا ما أراد الحجز عليها عند عجز الزبون عن سداد القرض.
5. الظروف المحيطة Conditions : وهي تشير إلى البيئة الاقتصادية أو ما يخص الصناعة من عوامل تجهيز وإنتاج وتوزيع مؤثرة في عمليات الشركة وعن طريقة يمكن معرفة القدرة الايرادية للزبون سواء أكانت شركة تجارية أو صناعية أو غيرها وهذا يتطلب دراسة معمقة للنظام الداخلي للشركة وحصتها السوقية وسياسات التمويل والخطط الحالية والمستقبلية والجوانب الإدارية، فضلاً عن دراسة الظروف الاقتصادية والقوانين والتشريعات التي تحكم الصناعة التي تعمل فيها الشركة ومعدلات التضخم والنمو السكاني. ويوضح الشكل (1) العناصر الخاصة بالزبون

عناصر خاصة بالمصرف: وتشتمل على القضايا المتعلقة بأنشطة المصرف وكما يأتي: (الشمري ، 2012 : 23-24) :-

1. درجة السيولة التي يتمتع بها المصرف حالياً ومقدرته على توظيفها ، ومفهوم السيولة يعني قدرة المصرف على مواجهة التزاماته والتي تتمثل بصفة أساسية على عنصرين هما تلبية طلبات المودعين للسحب من الودائع وتلبية طلبات الائتمان من ناحية أخرى.
2. نوع الاستراتيجية التي يتبناها المصرف في اتخاذ قراراته الائتمانية ويعمل في إطارها أي في استعداده لمنح ائتمان معين أو عدم منح هذا الائتمان . وتكون الاستراتيجية بأنواع عديدة فقد تكون استراتيجية إقراض هجومية Aqqressive Strategic ، أو أن تكون استراتيجية متحفظة Conservative Strategic : والتي يمكن فيه هذا النوع من الاستراتيجية استعمال الأدوات التقليدية في منح القروض ولا تتحمل أي مخاطر ،و يمكن أن تكون استراتيجية معتدلة (Moderate Strategic) .
3. الهدف العام الذي يسعى المصرف لتحقيقه في المراحل القادمة إذ إن المصارف بوساطة أنشطتها تحاول تحقيق ثلاثة أهداف أساسية هي تعظيم القيمة السوقية لأصحاب الثروة (المالكين) وتوسيع الحصة السوقية

DOI: 10.33193/JALHSS.47.25

مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
ISSN online: 2414 - 3383 | 2019 ديسمبر | العدد (47)
ISSN print: 2616 - 3810 | Volume (47) | December 2019
JALHSS www.jalhss.com

وتحقيق استقرار يخدم أهداف التنمية الاقتصادية للبلد.

4. الحصة السوقية للمصرف أي كلما كان المصرف يحوز على جانب كبير من الإيداعات التي تعكس نشاطه كانت قابليته على الإقراض اكبر وإمكانيته عالية على الإقراض والتغلغل في الأسواق عن طريق الخدمة الجيدة وبحسب رغبة الزبائن .

5. الإمكانات المتاحة للمصرف ، أي كلما كان المصرف يمتلك نوعية خاصة وكفاءات بشرية مؤهلة ونزيهة كلما كان أقدر على منح قروض جديدة وجيدة .

عناصر خاصة بالقرض : وتشمل تلك العناصر على ما يأتي(الشمري، 2008 : 45):

1. مبلغ القرض Loan amount : على المصرف أن يحقق التوازن بين المبلغ المطلوب من الزبون وحجم نشاطه التجاري ، وينبغي على المصرف أن يدرس حاجات الزبون التمويلية أيضا وتحديد المبلغ المناسب لحاجات الزبون ، وهنا تجدر الإشارة إلى انه في حالة إعطاء الزبون قرضاً يفوق حجم نشاطه فإنه يؤدي إلى انخفاض مقدرة الزبون على خدمة دينه وارتفاع نفقات التمويل أيضاً كما أن إعطاء الزبون قرضاً يقل عن حاجته الفعلية فإنه بذلك قد يتسبب في عسر مالي أو قد يدفع الزبون إلى طلب قروض أخرى .

2. الغرض من القرض The Loan Purpose : على المصرف أن يعرف هدف الزبون ، تحاشياً لتقاطع غرض القرض مع السياسة المالية والنقدية التي يرغب البنك في تحقيقها إذ ينبغي أن يكون القرض مشروعاً وقانونياً ومبنياً على أسس وضمانات متفق عليها .

3. مدة القرض Period of Loan : أن مدة القرض من الأمور المهمة التي تسعى المصارف إلى تقليلها عن طريق (القروض قصيرة الآجل والمتوسطة) والتي عادة ما تسمى ذات التصفية الذاتية أو التي تسدد نفسها بنفسها ، وعادةً ما تكون درجة مخاطرتها اقل من القروض طويلة الأجل على الرغم من أن العوائد المتولدة عنها تكون كبيرة.

4. مصدر التسديد Source of the Paying: ينبغي للمصارف دراسة مصادر سداد القرض من قبل الزبون قبل الموافقة على منح القرض والتأكد من وجود مصادر ثانوية إلى جانب المصادر الرئيسة لتسديد القرض أي مصادر مؤكدة للزبون ومقدرته على التسديد .

5. طريقة سداد القرض : ينبغي تحديد ووضع برنامج سداد القرض هل سيتم سداده دفعة واحدة أم على عدة دفعات أو في نهاية المدة مع منح حوافز في حالة قيام الزبون بتسديده في مدة اقل .

نلخص إلى ان الدراسة المتعمقة لهذه المعايير مجتمعة يمكن ان تقدم صوره واضحة عن وضع الزبون طالب القرض ومركزه الائتماني ، و يتبين إنه لا يمكن منح القروض لأي فرد أو مؤسسة إلا بتوفير مجموعة من المعايير أو الشروط ، بالشكل الذي يحفز ويهدف إلى الثقة بالفرد أو المؤسسة ومنحها القرض ، حيث يبدأ الأمر بالحكم على المقترض وقدرته على السداد وسيرته الذاتية ، ثم الحكم على ملاءمة مركزه المالي ، وينتقل الأمر بعد ذلك إلى دراسة التدفقات النقدية للمشروع اذ ما كانت كافية لمواجهة التزامات القرض أم لا . ويمكن تلخيص العناصر (المعايير) السابقة بست متغيرات هي شخصية الزبون والضمانات المقدمة والقدرة الاقراضية للمصرف والقدرة الاقتراضية للزبون و رأس المال والظروف المحيطة .

المبحث الثاني : الاطار العملي

اولاً: مؤشرات المصارف العراقية للمدة (2003 - 2017)

1- **هيكل المصارف العراقية** : شهد حجم المصارف في العراق تطورا ملحوظا خلال مدة الدراسة (2003 - 2018) فبعد ان كان عدد المصارف في عام 2003 يبلغ 20 مصرفاً ، ارتفع بشكل متواصل ليصل عددها في نهاية عام 2017 الى 69 مصرفا ، منها (7) مصارف حكومية و (62) مصرفا خاصاً محليا واجنبيا ، العدد الاكبر من المصارف التجارية عددها (39) مصرفا يليها المصارف الاسلامية بواقع (23) مصرفا ، ثم المصارف المتخصصة بواقع (3) مصارف ، على النحو المبين في الشكل (1) .

DOI: 10.33193/JALHSS.47.25

مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
ISSN online: 2414 - 3383
ISSN print: 2616 - 3810
2019 ديسمبر
Volume (47)
العدد (47)
December 2019
JALHSS
www.jalhss.com

شكل (1)
الجهاز المصرفي في العراق

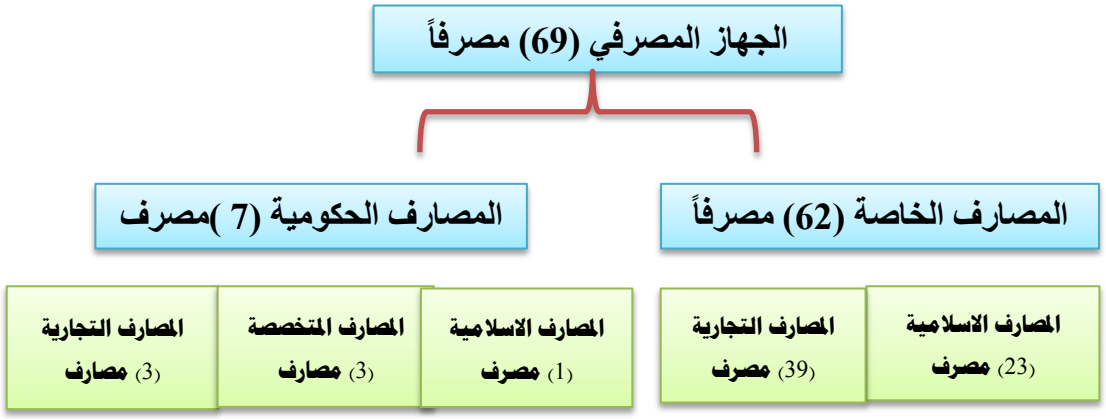

المصدر : من اعداد الباحثان بالاعتماد على التقرير السنوي للبنك المركزي العراقي لسنة 2017

تطور رؤوس اموال وموجودات المصارف العراقية للمدة (2003 – 2017) : قد شهد حجم رؤوس الاموال ارتفاعا مستمرا خلال مدة الدراسة ، اذ ارتفع رأس المال من(25353) مليون دينار في عام 2003 حتى وصل الى (14397351) مليون دينار في عام (2017) وبنسبة نمو مقدراها (567 %) ،ويعتبر النمو في رؤوس الاموال من احد اهم المؤشرات الايجابية في تعزيز الاستقرار المالي والمصرفي كونه يزيد من الرافعة المالية ويعزز قدرتها لمواجهة المخاطر ويضمن سلامة ومتانة المصارف التجارية ويوفر حماية اكبر للمودعين ولكن وبنفس الوقت ان هذه الزيادة في رؤوس الاموال تعتبر متواضعة امام متطلبات التنمية الاقتصادية التي يحتاجها العراق وقدرة المصارف في تنويع خدماتها بما يتناسب مع حاجات الاقتصاد العراقي ، ونرى ان هنالك اسباب عديدة لهذه الزيادة الكبيرة في رؤوس اموال المصارف الخاصة ومنها :

- قيام المصارف التجارية بزيادة رؤوس اموالها تلبية لطلب البنك المركزي برفع الحد الادنى لرؤوس الاموال الى 250 مليار دينار وبدا التنفيذ منذ عام2010 ولغاية 30 / 6 /2011
- زيادة عدد المصارف الاجنبية الجديدة المجازة من قبل البنك المركزي خلال عام 2011 الى 5 مصارف ووصل العدد الى 15 مصرف لغاية عام 2013 و 16 فرعا عام 2014 .
- عمل المصارف على تحسين ادائها وتوسيع اعمالها للحصول على تصنيف ائتماني افضل.
- حققت المصارف ارباح انعكست ايجابيا على حقوق المساهمين وعوائد راس المال .
- خلق وحدات مصرفية قادرة على المنافسة وتقديم خدمات مصرفية متميزة في تمويل المشاريع .
- من خلال المادة 30 و 33 من قانون المصارف 94 لسنة 2004 تم تمكين المصارف من التوسع في عملية الائتمان والاستثمار والمرتبطة بحجم راس المال .
- توجه المصارف لزيادة عدد الفروع في كافة انحاء العراق مما ادى الى تحسن في الكثافة المصرفية وتقديم المزيد من الخدمات بصورة افضل .
- زيادة وتوطيد العلاقة بين المصارف العراقية والمصارف الاجنبية من خلال المشاركات المتكافئة
- تشجيع المصارف ذات رؤوس الاموال الكبيرة والحاصلة على تقييم افضل وفق CAMELS في الحصول على افضلية في سوق مزادات العملة ومنحها صلاحية لشراء اكبر حجم من الدولار.

اما الموجودات تتسم بأهمية كبيرة وذلك لدورها الفاعل في نشاط المصارف التجارية وتعتبر اهم ركائز الاستقرار المالي ونلاحظ ان موجودات المصارف استمرت بالتزايد من عام 2003 حيث بلغت عام 2007 (282180087) مليون دينار ثم الى (307194947) مليون دينار عام 2008 اما عام 2010بلغت (363492595) مليون دينار ثم انخفضت لتصل (143803608) عام 2011 ، وارتفعت لتصل الى

DOI: 10.33193/JALHSS.47.25

مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
ISSN online: 2414 - 3383
ISSN print: 2616 - 3810
ديسمبر 2019 Volume (47)
العدد (47) December 2019
JALHSS
www.jalhss.com

(228905319) مليون دينار عام 2015 وتفسر هذه الزيادة في الموجودات على اساس قيام المصارف التجارية الخاصة بتنويع استثماراتها وتوظيفها لاموالها في مجالات عدة ابرزها قيام المصارف بشراء سندات وحوالات الخزينة على اساس الحصول على عائد من خلال اسعار الفائدة لهذا النوع من الاستثمار في الاوراق بالإضافة الى نشاط المصارف في الوقت الحاضر وقد ساهمت في بيع وشراء الدولار من خلال مزاد العملة الذي يديره البنك المركزي العراقي ونلاحظ هنا ان اجمالي موجودات المصارف الخاصة تمثل (9.2)% الى الناتج المحلي الاجمالي حيث تعتبر هذه النسبة متواضعة مقارنة بالقطاعات المصرفية في البلدان العربية والاجنبية ولا تزال المصارف التجارية بصورة عامة تلعب دورا محدودا من خلال مساهمتها المتواضعة بالناتج المحلي الاجمالي . وتفسر هذه الزيادة في الموجودات من خلال قيام المصارف التجارية والمصارف الخاصة بالاستثمار بالأوراق المالية الحكومية وحوالات وسندات الخزينة بصورة كبيرة لانها تعتبر استثمار امن يحقق لها عائد من خلال اسعار الفائدة التي تتقاضاها المصارف من البنك المركزي بضمان من خلال سعر الخصم او سعر السياسة ناهيك عن مزايا الاستثمار في سندات وحوالات الخزينة ويوفر درجة من الامان والسيولة ودرجة اقل من المخاطرة. ويوضح الجدول (2)رؤوس اموال وموجودات المصارف في العراق للمدة (2017 - 2003) (مليون دينار)

جدول (2)

رؤوس اموال وموجودات المصارف في العراق للمدة (2003 - 2017) (مليون دينار)

السنوات	رؤوس اموال المصارف العراقية	نسبة النمو %	موجودات المصارف العراقية	نسبة النمو %
2003	25353	-	33795126	-
2004	243604	860.85	165366762	389.32
2005	658731	170.41	206756953	25.03
2006	898716	36.43	253453625	22.59
2007	1209817	34.62	282180087	11.33
2008	1922122	58.88	307194947	8.86
2009	2437066	26.79	334236902	8.80
2010	2914866	19.61	363492595	8.75
2011	4095140	40.49	143803608	-60.44
2012	5908567	44.28	191355165	33.07
2013	7595512	28.55	206554047	7.94
2014	9105774	19.88	226821881	9.81
2015	10192477	11.93	228905319	0.92
2016	11798361	15.76	221297731	-3.32
2017	14397351	22.03	156461972	-29.30

المصدر: بتصرف الباحثانان بالاعتماد على (البنك المركزي العراقي، النشرة الإحصائية السنوية، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، للسنوات من (2003 – 2017) وتم حساب النسب في العمود (5,3) من قبل الباحثان.

2- **تطور حجم الودائع لدى المصارف العراقية للمدة (2003 - 2017)**: ان رصيد الودائع لدى القطاع المصرفي ارتف من (62.4) ترليون دينار عام 2016 الى 67 ترليون دينار عام 2017 وسبب هذا الارتفاع هو التحسن النسبي للوضع الاقتصادي اثناء عام 2017 الذي انعكس على ارتفاع الايداعات الحكومية في المصارف التي تشكل اكثر من 60% من مجموع الودائع في المصارف لاسيما المصارف العامة منها هذا من جهة ، ومن جهة اخرى فانتحسن الوضع الاقتصادي قد انعكس على ارتفاع دخول الافراد اذ زاد كتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي من (5.60) مليون دينار عام 2016 الى (6) مليون دينار عام 2017 ومن ثم ارتفعت ودائع القطاع الخاص من 23.7 ترليون دينار عام 2016 الى 26 ترليون دينار عام 2017 وبمعدل نموا

DOI: 10.33193/JALHSS.47.25

مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
ISSN online: 2414 - 3383 | 2019 ديسمبر | العدد (47)
ISSN print: 2616 - 3810 | Volume (47) | December 2019
JALHSS www.jalhss.com

(10%) لترتفع نسبتها من مجموع الودائع من (39%) عام 2017 ، ليقل الفارق بين نسبة الودائع للقطاع العام والخاص .وفي عام 2017 فقد حققت ودائع القطاع الخاص نسبة نمو (10%) في حين حققت ودائع القطاع العام نمو نسبته (5.8%) ليكون اجمالي معد نمو الودائع الكلية (8.79) وذلك يعود الى تراجع او انخفاض تأثير العوامل التي ادت الى تدهورها والمتمثلة بأزمة انخفاض اسعار النفط التي بدأت عام 2014 فضلا عن النفقات المرتفعة لتمويل عمليات الحرب على الإرهاب ودعم النازحين والمهجرين . ويوضح الجدول (3)تطور حجم الودائع لدى المصارف العراقية للمدة (2003 - 2017) .

جدول (3)

تطور حجم الودائع لدى المصارف العراقية للمدة (2003 - 2017)

السنوات	ودائع القطاع العام	من اجمالي الودائع %	ودائع القطاع الخاص	من اجمالي الودائع %	اجمالي الودائع	معدل النمو %
2003	2185006	51	2133666	49	4318672	-
2004	5188470	60	3431339	40	8619809	99.59
2005	7080078	66	3689917	34	10769995	24.94
2006	12177046	72	4751249	28	16928295	57.18
2007	16786388	60	10972499	40	27758887	63.98
2008	19678433	70	8378422	30	28056855	1.07
2009	25896259	67	12686218	33	38582477	37.52
2010	34236047	71	13711185	29	47947232	24.27
2011	37957482	68	18192612	32	56150094	17.11
2012	40890395	66	21115540	34	62005935	10.43
2013	44405473	64	24450014	36	68855487	11.05
2014	49370704	67	24702632	33	74073336	7.58
2015	40707157	63	23636904	37	64344061	-13.13
2016	38616729	62	23786530	38	62403259	-3.02
2017	40952174	60	26936851	40	67889025	8.79

المصدر: بتصرف الباحثانان بالاعتماد على (البنك المركزي العراقي، النشرة الإحصائية السنوية، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، للسنوات من (2003 – 2017) وتم حساب النسب في العمود (7,5,3) من قبل الباحثان.

ثانيا: هيكل الائتمان المصرف يفي الاقتصاد العراقي للمدة (2003-2017)

1- **هيكل الائتمان المصرفي حسب القطاع** : يشمل الائتمان النقدي القروض والسلف والسحب على المكشوف وخصم الكمبيالات ، وهو عبارة عن ائتمان قصير الأجل يستخدم لأغراض تمويل العمليات اليومية كدفع الأجور أو شراء المواد الأولية أو ... الخ ، وتمنح غالبية المصارف هذا النوع من الائتمان لأنه يعد قليل المخاطرة وكذلك للتقليل من اثر الظروف السياسية والاقتصادية غير المستقرة في البلد ، كما تتبع المصارف التجارية عادة إجراءات متشددة عند منح الائتمان حيث تطلب ضمانات كبيرة وقد تتجاوز ضعف قيمة الائتمان الممنوح ، ويتعرض الزبون عادة عند حصوله على الائتمان إلى إجراءات روتينية معقدة ، وفي العراق فقد منحت المصارف التجارية الائتمانان النقدية المباشرة بشكل متزايد خلال المدة الممتدة (2003 - 2017) وهذا ما يوضحه الجدول (4).

DOI: 10.33193/JALHSS.47.25

مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
ISSN online: 2414 - 3383
ISSN print: 2616 - 3810
ديسمبر 2019 Volume (47)
العدد (47) December 2019
JALHSS
www.jalhss.com

جدول (4)
رصيد الائتمان النقدي المباشر الممنوح من قبل المصارف الحكومية والأهلية للمدة (2003 - 2017)

السنوات	الائتمان النقدي الممنوح من المصارف الحكومية	من % اجمالي الائتمان	الائتمان النقدي الممنوح من المصارف الأهلية	من % اجمالي الائتمان	رصيد الائتمان النقدي	نسبة النمو %
2003	224712	36.18	396418	63.82	621130	-
2004	204406	24.79	620267	75.21	824673	32.77
2005	767163	44.67	950287	55.33	1717450	108.26
2006	783884	29.42	1881014	70.58	2664898	55.17
2007	1071587	30.98	2387433	69.02	3459020	29.80
2008	620903	18.43	2748307	81.57	3369210	-2.60
2009	1156697	22.69	3942024	77.31	5098720	51.33
2010	8837205	75,4	2884330	24.6	11721535	129.89
2011	16567721	81,4	3776355	18.6	20344076	73.56
2012	23340407	82.1	5098281	17.9	28438688	39.79
2013	23386921	78.1	6565091	21.9	29952012	5.32
2014	26877880	78.8	7245187	21.25	34123067	13.93
2015	29077603	79	7675083	21	36752686	7.71
2016	18999153	51.10	18180970	48.90	37180123	1.16
2017	18500536	48.75	19452293	51.25	37952829	2.08

المصدر: بتصرف الباحثانان بالاعتماد على (البنك المركزي العراقي، النشرة الإحصائية السنوية، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، للسنوات من (2003 – 2017) وتم حساب النسب في العمود (7,5,3) من قبل الباحثان.

فقد شهد حجم الائتمان الممنوح ارتفاعا مستمرا خلال مدة الدراسة، اذ ارتفعت قيمة الائتمان من(11721535) مليون دينار في عام 2010 حتى وصلت الى (36752686) مليون دينار في عام (2015) وبنسبة نمو مقدراها (214%) ، وتشير المؤشرات المالية لعام 2015 أن التوزيع القطاعي للائتمان النقدي الممنوح من قبل المصارف التجارية موزعة بنسبة (38.92%) لقطاع الخدمات ، (22.86%) لقطاع البناء والتشييد، (14.27%) لقطاع التجارة والفنادق، (6.52) لقطاع الصناعة ،(5.55%) لقطاع الزراعة، (5.94) لقطاع النقل، (2.22) لقطاع الماء والكهرباء ، (3.61) لقطاع التأمين والتمويل ، (0.11) لقطاع التعدين والعالم الخارجي (التقرير السنوي للاستقرار المالي في العراق : 2015)، وتعدّ هذه النسبة ضئيلة التأثير على تمويل النمو الاقتصادي المطلوب إزاء المشاريع التنمية الكبيرة التي يحتاجها الاقتصاد العراقي في المستقبل القريب. وتدل جميع الأرقام في الجدول (4) أن المصارف الحكومية ما زالت تسيطر على النسبة الأكبر من الائتمان النقدي الممنوح والتي شكلت ما نسبته (82%) من إجمالي الائتمان النقدي الممنوح خلال عام 2012، في حين أن نسبة الائتمان النقدي الممنوح من قبل المصارف الأهلية لا يتعدى (24.6%) من إجمالي الائتمان النقدي الممنوح، نظرا لكون هذه المصارف تعتمد سياسة ائتمانية متحفظة وعلى درجة عالية من الحيطة والحذر اتجاه الائتمان النقدي وتفضل التوجه نحو تقديم الائتمان التعهدي بشكل اكبر من الائتمان النقدي ، اضافته الى تركيزها على نشاط بيع وشرا العملة الاجنبية على حساب نشاط الائتمان .

DOI: 10.33193/JALHSS.47.25

مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
ISSN online: 2414 - 3383
ISSN print: 2616 - 3810
ديسمبر 2019 Volume (47)
العدد (47) December 2019
JALHSS
www.jalhss.com

2- **هيكل الائتمان المصرفي حسب القطاع والنوع :** اما فيما يخص الائتمان النقدي الممنوح من قبل المصارف التجارية للمدة (2004 - 2017) حسب القطاع والنوع وكما مبين في الجدول (5) ، فأننا نلاحظ ان السحب على المكشوف قد سجل اعلى قيمة في العام (2011) اذ بلغت (**1931630**) وبنسبة مساهمة (44%) من اجمالي المكشوف لعام (2011)ثم انخفض في الاعوام الاخيرة ليستقر عند (166454) مليون دينار عام (2017). إما القروض والسلف فشهدت نسبة مساهمتها ارتفاعاً واضحاً في مدة الدراسة (2003 - 2017) فبعد إن كانت (19227) مليون دينار عام 2004 اصبحت (**18526674**) مليون دينار عام(2015) أي بنسبة زيادة مقدارها (84%) عما كانت علية في عام(2010). إما الأوراق التجارية المخصومة فقد شهدت نسبة مساهمتها انخفاضا ملحوظا خلال مدة الدراسة فبعد ان كانت (3295 ، 1910 ، 5389، 4407) لسنوات 2004 ، 2005 ، 2006 ، 2007 على التوالي ، فأنها لم تُسجل بعد اي حركة تذكر لهذا النوع من التسهيلات المصرفية حتى نهاية مدة البحث .

جدول (5)

توزيع الائتمان الممنوح من قبل المصارف التجارية حسب النوع والقطاع

السنوات	القطاع العام			القطاع الخاص			اجمالي الائتمان		
	المكشوف	الاوراق التجارية المخصومة (الكمبيالات)	القروض والسلف	المكشوف	الاوراق التجارية المخصومة (الكمبيالات)	القروض والسلف	المكشوف	الاوراق التجارية المخصومة (الكمبيالات)	القروض والسلف
2004	181884	3295	19227	115855	37901	466511	297739	41196	485738
2005	706735	1910	58518	216417	67355	666515	923152	69265	725033
2006	719616	5389	58879	436890	64143	1379981	1156506	69532	1438860
2007	833429	4407	233751	502880	61206	1823347	1336309	65613	2057098
2008	175503	4	433646	774531	60494	3143276	950034	60498	3576922
2009	195873	2	848020	1107033	78615	3460519	1302906	78617	4308539
2010	198386	0	2996018	1414893	122327	6715434	6837761	122327	9711452
2011	1931630	0	7056138	2469582	193506	8233915	8427421	193506	15290053
2012	1853558	0	11929120	3045567	191357	10921216	11112573	191357	22850336
2013	111154	0	12887447	2963907	181923	11813122	11995045	181923	24700569
2014	116657	0	16255481	3264432	185310	11940054	12125364	185310	28195535
2015	149897	0	18526674	3072076	153858	11770528	11924386	153858	30297202
2016	167926	0	7209710	2898109	148564	11793743	3066035	148564	19003453
2017	166454	0	7047956	2182102	295243	12641614	2348556	295243	19689570

المصدر : بتصرف الباحثان بالاعتماد على التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي للمدة (2003 - 2017)

أما بخصوص تحليل الائتمان المقدم للقطاع الخاص وحسب نوع التسهيلات الائتمانية ومن بيانات الجدول ( ) فإننا نلاحظ بأن القروض والسلف الممنوحة لهذا القطاع قد شكلت القسم الاكبر من اجمالي الائتمان المقدم في المدة (2004 - 2017) اذ بلغت القروض والسلف عام(2004) رصيدا قدرة (466511) مليون دينار ، واستمرت بالارتفاع حتى حققت اعلى قيمة في عام (2017) أذ بلغت (12641614) مليون دينار وهي أعلى قيمة تصل اليها في مدة الدراسة . أما السحب على المكشوف فقد جاء بالمرتبة الثانية من التسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص فقد سجل ادنى قيمة في عام (2004) أذ بلغ (**115855**) مليون دينار ، وسجل أعلى قيمة في عام (2014) أذ بلغت (**3264432**) مليون دينار . وفيما يخص الاوراق التجارية المخصومة فقد شهدت تذبذبا بين الارتفاع مرة وبين الانخفاض مرة اخرى فقد سجلت اعلى قيمة لها في عام(2017) أذ بلغت (295243)

DOI: 10.33193/JALHSS.47.25

مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
ISSN online: 2414 - 3383
ISSN print: 2616 - 3810
ديسمبر 2019 Volume (47)
العدد (47) December 2019
JALHSS
www.jalhss.com

مليون دينار . وبهذا فقد شهد الهيكل الاجمالي للائتمان النقدي الممنوح من قبل المصارف التجارية للمدة (2004 - 2017) ارتفاعا واضحا في حجم القروض والسلف التي احتلت المرتبة الاولى من التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاعين على حد سواء ثم بعدها السحب على المكشوف ثم الكمبيالات في المرتبة الثالثة . ويعود سبب احتلال القروض والسلف القسم الاكبر من التسهيلات الممنوحة الى تحسن الوضع الاقتصادي والاجتماعي للمواطنين نتيجة ارتفاع دخولهم النقدية وتحسن الحالة المعاشية مما دفع الكثير منهم على طلب هذا النوع من التسهيلات المقدمة من قبل المصارف ، وتعد هذه التسهيلات من اكبر واهم الاصول التي تدر عائداً وارباحا كبيرة على المصارف المانحة نتيجة للفوائد المربحة التي تفرض على هذ النوع من التسهيلات الائتمانية .

ثالثا : مؤشرات الائتمان المصرفي في الاقتصاد العراقي للمدة (2003 - 2017)

1- **مؤشر الائتمان النقدي الى اجمالي الموجودات:** يبين هذا المؤشر نسبة الائتمان النقدي الى اجمالي الموجودات المصرفية ، ويعد هذا المؤشر من المقاييس المهمة التي تعكس كفاءة الاستثمار ، كونه يوضح المقدار المستثمر من الموجودات المصرفية على شكل ائتمان ، ومن خلال الجدول (6) نلاحظ ان هذا المؤشر قد سجل نسبا منخفضة خلال المدة (2003- 2017) اذ سجل نسبا لم تتجاوز (24.26 %) والتي سجلها في العام 2017 ، وهذا يدل على محدودية استغلال الموارد المتاحة وانخفاض الكفاءة الاستثمارية للمصارف العراقية .

2- **مؤشر الائتمان النقدي الى اجمالي الودائع :** يبين هذا المؤشر نسبة الائتمان النقدي الى اجمالي الودائع ويكتسب هذا المؤشر اهمية كونه يبين حجم ما مستثمر من الودائع على شكل ائتمان ، ومن خلال الجدول (6) نلاحظ ان هذا المؤشر قد سجل نسبا مرتفعة خلال المدة (2003 - 2017) حيث سجل اعلى نسبة في العام 2016 اذ بلغت (59.58%) . ويوضح الشكل البياني التطورات الحاصلة في مؤشرات الائتمان المصرفي للاقتصاد العراقي للمدة (2003 - 2017) .

جدول (6)

مؤشرات الائتمان المصرفي في الاقتصاد العراقي للمدة (2003 - 2017)

السنوات	مجموع الودائع (مليون دينار)	رصيد الائتمان النقدي (مليون دينار)	موجودات المصارف (مليون دينار)	اجمالي الائتمان الى الودائع %	اجمالي الائتمان الى الموجودات %
2003	4318672	621130	33795126	14.38	1.84
2004	8619809	824673	165366762	9.57	0.50
2005	10769995	1717450	206756953	15.95	0.83
2006	16928295	2664898	253453625	15.74	1.05
2007	27758887	3459020	282180087	12.46	1.23
2008	28056855	3369210	307194947	12.01	1.10
2009	38582477	5098720	334236902	13.22	1.53
2010	47947232	11721535	363492595	24.45	3.22
2011	56150094	20344076	143803608	36.23	14.15
2012	62005935	28438688	191355165	45.86	14.86
2013	68855487	29952012	206554047	43.50	14.50
2014	74073336	34123067	226821881	46.07	15.04
2015	64344061	36752686	228905319	57.12	16.06
2016	62403259	37180123	221297731	59.58	16.80
2017	67889025	37952829	156461972	55.90	24.26

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على الجدول (4,3,2)

DOI: 10.33193/JALHSS.47.25

مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
ISSN online: 2414 - 3383
ISSN print: 2616 - 3810
ديسمبر 2019 Volume (47)
العدد (47) December 2019
JALHSS
www.jalhss.com

الاستنتاجات

1. للائتمان المصرفي دور مهم وفعال في تمويل المشاريع وبالأخص المشاريع الاستثمارية التي تحتاج الى رؤوس اموال ضخمة واللازمة لعملية التنمية الاقتصادية .
2. يعكس الائتمان المصرفي درجة تطور البلد بشكل عام والتطور المصرفي بشكل خاص ، من حيث حجم القروض المعروضة وعملية توزيع تلك القروض لتشمل جميع شرائح المجتمع وجميع القطاعات الاقتصادية .

3- تراجع واضح لدور القطاع الخاص في مجال التمويل المصرفي وتمثل ذلك بضعف الودائع للقطاع الخاص فضلا عن الائتمان الذي يقدمه.

4- شهد حجم المصارف العراقية خلال مدة الدراسة (2003 - 2017) ، اتساعاً ملحوظا في أعداد المصارف التي ارتفعت من (20) مصرفاً في عام (2003) حتى وصلت الى (69) عند عام 2017 وقد ترتب على ذلك زيادة في اجمالي رؤوس اموال المصارف العراقية من (25353) مليون دينار الى (14397351) مليون دينار خلال نفس المدة كذلك ارتفعت اجمالي موجودات المصارف العراقية من (33795126) مليون دينار حتى وصلت الى (156461972) مليون دينار خلال نفس المدة .

5- اظهر هيكل الودائع لدى المصارف العراقية اختلالات واضحة خلال مدة الدراسة فمن جانب كانت اغلب الودائع للقطاع العام بنسبة بلغت 72% في حين بلغت الودائع للقطاع الخاص ما يقارب 49% .

6- شهدت قيمة الائتمان المصرفي في الاقتصاد العراقي ارتفاعا خلال مدة الدراسة من (621130) مليون دينار في عام 2003 حتى وصلت الى (37952829) مليون دينار في عام 2017 وعلى الرغم من هذه الزيادة إلا ان الائتمان المقدم لايزال محدود جداً .

7- هيمنت المصارف الحكومية على الائتمان المصرفي الممنوح بنسبة وصلت الى () في حين كانت نسبة مساهمة المصارف الاهلية على الرغم من ضخامة رؤوس اموالها مقارنته بالمصارف الحكومية بحدود () هذا ما يعني ان المصارف الاهلية متحفظة في منح الائتمان.

8- اظهرت مؤشرات الائتمان المصرفي في الاقتصاد العراقي انخفاضا واضحاً خلال مدة الدراسة ، فلم يتجاوز مؤشر اجمالي الائتمان الى اجمالي الموجودات (24.26%) ، ومؤشر اجمالي الائتمان الى اجمالي الودائع(59.58%) وهذه النسب منخفضة مما يعني محدودية دور الائتمان المصرفي في الاقتصاد العراقي ، وضعف كفاءة الاستثمار في المصارف العراقية ومحدودية استغلال الموارد المتاحة لها .

التوصيات

1- تحرير توجيه الائتمان اذ إن حرية المصارف في توجيه ائتمانها المصرفي وفق معيار الجدارة الائتمانية أحد مكونات الاصلاح المالي السليم، حيث أن تدخل الدولة في توجيه الائتمان لا يكون وفق معيار ائتماني سليم ، حيث أن الضوابط والقيود المفروضة على المحافظ المالية للبنوك تعني أن الائتمان يجري تخصيصه لخدمة أهداف سياسية وليست اقتصادية.

2-

3- قيام البنك المركزي العراقي والمصارف الحكومية بدراسة امكانية اقراض المصارف الخاصة لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة لما لها من اهمية في تنشيط القطاع الخاص العراقي .

4- قيام المصرف العراقي للتجارة بفتح خطوط ائتمانية لدى المصارف الخاصة وبأشراف البنك المركزي العراقي

5- استمرار ضعف مساهمة الائتمان الممنوح الى الناتج المحلي الاجمالي بحيث لا تتعدى 10% بينما في الدول الاقليمية (الشرق الاوسط وشمال افريقيا تصل الى 55%) وهذا يعني عدم تأثير القطاع المصرفي العراقي في التنمية الاقتصادية واعادة بناء الاقتصاد الوطني وفق نظرة تخدم التوجه لاقتصاد السوق . ونقص السيولة الحالي لدى المصارف يساعد في استمرار هذه المشكلة وهي عدم تمكنها من منح الائتمان النقدي للزبائن وللمشاريع الاستثمارية في مختلف القطاعات الاقتصادية

6- عدم وجود المؤسسات المالية الساندة للعمل المصرفي كشركة ضمان الودائع وشركات ضمان الائتمانان وعدم وجود مكاتب متخصصة لدراسة وتحليل وتحديد المخاطر (الائتمانية والسيولة والسوق والتشغيل) بالرغم من تشخيص ذلك منذ عدة سنوات .

DOI: 10.33193/JALHSS.47.25

مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
ISSN online: 2414 - 3383
ISSN print: 2616 - 3810
2019 ديسمبر
Volume (47)
العدد (47)
December 2019
JALHSS
www.jalhss.com

الخاتمة

ختاماً يعد الائتمان المصرفي من المواضيع المهمة في دول العالم سواء كانت دول متقدمة او نامية ، نظراً لدورة في تمويل الانشطة الاقتصادية بالشكل الذي يخدم مصلحة الاقتصاد الوطني . وبدون الائتمان المصرفي تفقد المصارف وظيفتها الرئيسية كوسيط مالي في اقتصاد يسعى لتعبئة المدخرات بأشكالها المختلفة والعمل على توظيفها وفق الضوابط ومعايير معينة في اطار السياسة الاقتصادية العامة .

وان عملية تحليل الائتمان المصرفي في العراق تجد ضرورتها نتيجة لطبيعة الواقع الاقتصادي الذي يتطلب المساهمة الفعالة للقطاع المصرفي في تمويل القطاعات الاقتصادية خاصة بعد الانفتاح الكبير الذي شهده الاقتصاد العراقي بعد عام 2003، واتساع دور المصارف في الساحة الاقتصادية .

المصادر العربية

1. البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، التقرير السنوي للاستقرار المالي في العراق للمدة (2004 – 2017) .
2. البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، النشرة الإحصائية السنوية للمدة (2004 – 2017).
3. تعليمات رقم 4 لسنة 2010 تسهيل تنفيذ قانون المصارف العراقي رقم 94 لسنة 2004.
4. الحسيني، فلاح حسن، الدوري، مؤيد عبد الرحمن عبد الله، "ادارة البنوك – مدخل كمي واستراتيجي معاصر"، وائل لنشر والتوزيع ، ط1 ، 2008 .
5. تعليمات رقم 4 لسنة 2010 تسهيل تنفيذ قانون المصارف العراقي رقم 94 لسنة 2004 .
6. الجزراوي ، ابراهيم محمد علي، النعيمي ، نادية شاكر ،تحليل الائتمان المصرفي باستخدام مجموعة من المؤشرات المالية المختارة ، الجامعة المستنصرية، مجلة الادارة والاقتصاد ، العدد 83،2010.
7. الربيعي، حاكم محسن، راضي ،حمد عبد الحسن، "حوكمة البنوك واثرها في الاداء والمخاطرة "، دار اليازوري للنشر والتوزيع ، عمان – الاردن ، 2011 .
8. الشمري، صادق راشد، ادارة المصارف "الواقع والتطبيقات العملية " مطبعة الكتاب ، بغداد ، العراق ، 2012.
9. الشمري، صادق راشد، إدارة المصارف" الواقع والتطبيقات العملية "ط1،مطبع الفرح ،بغداد،2008 .
10. عمرو، حافظ شعيلي، النقود والمصارف وعمليات التحويل الخارجي، منشورات جامعة الفاتح، طرابلس، 2007.
11. قانون المصارف العراقية رقم94 لسنة 2004 .
12. محمود، نجاة شاكر ، العوامل المؤثرة في تطبيق نظام التصنيف الائتماني وفق اتفاقية بازل II " دراسة استطلاعية في عينة من المصارف العراقية"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ،العدد 38، 2014.
13. مصطفى، احمد فريد، عفر، محمد عبد المنعم، الاقتصاد النقدي بين النظرية والتطبيق، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2005.
14. مفتاح، صالح، النقود والسياسة النقدية (المفهوم، الاهداف، الادوات) دار الفجر، الجزائر ،2005.
15. اليوسف جمال، علي غزوان، "ادارة المخاطر المالية والائتمان"، منشورات جامعة دمشق ،2014.

References

1. Central Bank of Iraq, General Directorate of Statistics and Research, annual report of financial stability in Iraq for the period (2004 - 2017).
2. Central Bank of Iraq, General Directorate of Statistics and Research, Annual Statistical Bulletin for the period (2004 - 2017).
3. Instructions No. 4 of 2010 Facilitating the implementation of the Iraqi Banking Law No. 94 of 2004.

مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
ISSN online: 2414 - 3383
ISSN print: 2616 - 3810
2019 ديسمبر
Volume (47)
العدد (47)
December 2019
JALHSS
www.jalhss.com

4. Al-Husseini, Falah Hassan, Al-Douri, Mu'ayyad Abd Al-Rahman Abdullah, "Management of Banks - A Quantitative and Contemporary Strategic Approach", Wael Publishing and Distribution, 1st Floor, 2008.
5. Instructions No. 4 of 2010 Facilitating the implementation of the Iraqi Banking Law No. 94 of 2004.
6. Al-Jazrawi, Ibrahim Mohammed Ali, Al-Nuaimi, Nadia Shaker, Bank Credit Analysis using Selected Financial Indicators, Mustansiriya University, Journal of Management and Economics, Issue 83,2010.
7. Al-Rubaie, Governor Mohsen, Radi, Hamad Abdul-Hassan, "Governance of banks and their impact on performance and risk," Dar Al-Yazouri for Publishing and Distribution, Amman - Jordan, 2011.
8. Al-Shammari, Sadeq Rashed, Banking Management "Reality and Practical Applications", Al-Kitab Press, Baghdad, Iraq, 2012.
9. Al-Shammari, Sadiq Rashed, Management of Banks "Reality and Practical Applications" I 1, Farah Printing Press, Baghdad, 2008.
10. Amr, Hafez Shuaili, Money and Banking and External Transfers, Al-Fateh University Publications, Tripoli, 2007.
11. Iraqi Banking Law No. 94 of 2004.
12. Mahmoud, Najat Shaker, Factors affecting the application of credit rating system in accordance with Basel II, "An exploratory study in a sample of Iraqi banks," Journal of Baghdad College of Economic Sciences, No. 38, 2014.
13. Mustafa, Ahmed Farid, Afar, Mohamed Abdel Moneim, Monetary Economics between theory and practice, University Youth Foundation, Egypt, 2005.
14. Moftah, Saleh, Money and Monetary Policy (Concept, Objectives, Tools), Dar El Fagr, Algeria, 2005.
15. Yousef Al-Jamal, Ali Ghazwan, "Financial and Credit Risk Management", Damascus University Publications, 2014.
16. Accounting and Control Standards Council in Iraq, Accounting Rule No. (10) for the year 1998.
17. Al-Husseini, Falah Hassan, Al-Douri, Moayad Abdul Rahman Abdullah, "Management of Banks - A Quantitative and Contemporary Strategic Approach", Wael Publishing and Distribution, 1st Floor, 2008.
18. Al-Jazrawi, Ibrahim Mohammed Ali, Al-Nuaimi, Nadia Shaker, Bank Credit Analysis using Selected Financial Indicators, Al-Mustansiriya University, Journal of Administration and Economics, No. 83,2010
19. Al-Rubaie, Governor Mohsen, Radi, Hamad Abdul Hassan, "Governance of banks and their impact on performance and risk," Dar Yazouri for Publishing and Distribution, Amman - Jordan, 2011.
20. Al-Shammari, Sadeq Rashed, Management of Banks "Reality and Practical Applications," Al-Kitab Press, Baghdad, Iraq, 2012 . . Al-Shammari, Sadeq Rashed, Management of Banks "Reality and Practical Applications" 1st Floor, Al-Farah Printing Press, Baghdad, 2008.
21. Al-Yousif Jamal, Ali Ghazwan, "Financial and Credit Risk Management", Damascus University Publications, 2014.

مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
ISSN online: 2414 - 3383
ISSN print: 2616 - 3810
2019 ديسمبر
Volume (47)
العدد (47)
December 2019
JALHSS
www.jalhss.com

22. Amr, Hafez Shuaili, money and banks and external transfers, Fateh University publications, Tripoli, 2007.
23. Babar,Haseeb Zaman, Zeb,Gul,"camels rating system for Banking Industry in Pakistan",umea School of Business, Spring semester , Master Thesis ,2001.
24. Central Bank of Iraq Law No. 56 of 2004.
25. Central Bank of Iraq, Directorate General of Statistics and Research, annual report of financial stability in Iraq for the period (2004 - 2017).
26. Central Bank of Iraq, General Directorate of Statistics and Research, Annual Statistical Bulletin (2004 - 2017).
27. Daire H., Joseph C., Michael R. Mullen, Structural Equation Modelling: Guidelines for Determining Model Fit, Journal of Business Research Methods Volume 6 Issue 1,2011.
28. Instructions No. 4 of 2010 Facilitating the implementation of the Iraqi Banking Law No. 94 of 2004.
29. Instructions No. 4 of 2010 Facilitating the implementation of the Iraqi Banking Law No. 94 of 2004 .
30. Iraqi Banks Law No. 94 of 2004.
31. Mahmoud, Najat Shaker, Factors affecting the application of the second credit rating system, "An exploratory study in a sample of Iraqi banks", Journal of Baghdad College of Economic Sciences, No. 38, 2014.
32. Miftah, Saleh, Money and Monetary Policy (Concept, Objectives, Tools) Dar Al Fajr, Algeria, 2005.
33. Mustafa, Ahmed Farid, Afar, Mohamed Abdel Moneim, Monetary Economics between theory and practice, University Youth Foundation, Egypt, 2005.
34. Ross, Stephen A., Westerfield Randolph W., Jordan , Bradford D. Essentials of Corate Finance USA , 2002.

DOI: 10.33193/JALHSS.47.25